

مقتل 67 مدنيا
بينهم 20 طفلا
و3 سيدات، و7 ضحايا
بسبب التعذيب في
سوريا في آذار 2022

الألغام الأرضية
تحصد نحو 27 %
من حصيلة الضحايا

الجمعة 1 نيسان 2022

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

المحتوى:

- 2.....أولاً: خلفية ومنهجية
- 4.....ثانياً: موجز عن أبرز حوادث القتل في آذار
- 6.....ثالثاً: حصيلة الضحايا المدنيين
- 8.....رابعاً: حصيلة ضحايا التعذيب والكوادر الطبية والإعلامية والدفاع المدني
- 10.....خامساً: حصيلة أبرز المجازر
- 10.....سادساً: أبرز المهام التي تقوم بها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في ملف القتل خارج نطاق القانون
- 12.....سابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: خلفية ومنهجية:

يرصد هذا التقرير حصيلة الضحايا الذين وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتلهم على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا في شهر آذار 2022. ويُسلط الضوء بشكل خاص على الضحايا، الذين قضاوا بسبب التعذيب، والضحايا من الكوادر الطبية، كما يُركّز على المجازر، التي ارتكبتها أطراف النزاع والقوى المسيطرة، وتمكّن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيقها، وهنا تُشير إلى أننا نُطلق وصف مجزرة على الهجوم الذي تسبّب في مقتل ما لا يقل عن خمسة أشخاص مسالمين دفعة واحدة، كما يتضمّن التقرير استعراضاً لأبرز الحوادث، وأخيراً فإننا نحتفظ بتفاصيل الحوادث الكاملة في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

تُعتبر عملية تسجيل الضحايا الذين يقتلون في سوريا من أبرز مهام الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ آذار 2011 حتى الآن؛ ذلك أنّ القتل هو أعظم أنماط الانتهاكات، ولأنّ الشعب السوري يتأثر بها على النحو الأكبر، ففقدان الأب أو الأم أو الأخ أو الصديق ونحو ذلك يُشكّل صدمة مرعبة وخسارة لا تعوض، وبشكل خاص بعد أن أصبح نمط القتل واسعاً ومنهجياً من قبل قوات النظام السوري والمليشيات المقاتلة معه بشكل أساسي - الذي يكاد يكون المرتكب الوحيد لعمليات القتل حتى بداية عام 2012 - عبر استخدام الدبابات والمدفعية ثم الطيران الحربي وإلقاء البراميل المتفجرة وصواريخ سكود، والأسلحة الكيميائية، والأمر الذي زاد من أهمية وتعقيد عملية توثيق الضحايا الذين يقتلون في سوريا هو دخول أطراف عدة في النزاع السوري.

ولا تزال عمليات القتل في سوريا مستمرة لأزيد من 11 عاماً متتالية، منذ اندلاع الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في سوريا في آذار 2011، وبأعداد هي من الأضخم في العالم؛ وهذا يؤكد بشكل صارخ عدم استقرار الأوضاع في سوريا، وأنها ما تزال أحد أخطر البلدان في العالم على حياة المدنيين، كما أنها مكان غير آمن لعودة اللاجئين.

يوزّع هذا التقرير حصيلة الضحايا بحسب الجهات الفاعلة في النزاع السوري، وهذا يحتاج في بعض الأحيان إلى مزيد من الوقت والتّحقيق، وخاصة في حال الهجمات المشتركة، كما تواجهنا تحديات إضافية في إسناد مسؤولية الهجوم في بعض من حوادث القصف الأرضي، وبشكل خاص تلك التي يكون مصدر القصف فيها منطقة محاذية لسيطرة طرف آخر من القوى المسيطرة، وتستمر عمليات التحقيق إلى أن تتمكن من تحديد الجهة المسؤولة عن القصف، وفي حال لم تتمكن من إسناد عملية القتل لأحد الطرفين المتصارعين؛ نظراً لقرب المنطقة من خطوط الاشتباكات أو استخدام أسلحة متشابهة أو لأسباب أخرى يتم تصنيف الحادثة ضمن جهات أخرى ريثما نتوصل إلى أدلة كافية لإسناد الانتهاك لأحد الطرفين.

أطراف النزاع التي يوثّق هذا التقرير ارتكابها عمليات قتل خارج نطاق القانون هي:

1 - أطراف رئيسة:

- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية)¹.
- تنظيم داعش

¹ نستخدم مصطلح النظام السوري بشكل عام عوضاً عن مصطلح الحكومة، وذلك لأن طبيعة السلطة في سوريا هي توتاليتارية دكتاتورية تتركز في الحكم على مجموعة محدودة جداً من الأفراد. هم رئيس الجمهورية وفادة الأجهزة الأمنية بشكل رئيس. فيما يلعب الوزراء بمن فيهم رئيس الوزراء دوراً شكلياً ومحدوداً للغاية ويقتصر على تنفيذ ما يرسمه النظام الحاكم بدقة، وليس لهم أي قرار أو دور فاعل، حيث يقتصر دور الحكومة على التلبية والخدمية فقط. فيما كافة الصلاحيات الرئيسية متمركزة بيد رئيس الجمهورية والأجهزة الأمنية، فالحكم في سوريا هو فري/عائلي ولا توجد هيكلية تطبيقية، وإنما هيكلية واجهة فارغة، فوزير الداخلية يتلقى الأوامر من الأفرع الأمنية التي من المفترض أنها تتبع له، ولا يستطيع وزير العدل أن يستعديّ عنصر أمن مدني الرتبة وليس رئيس فرع أمني. الأفرع الأمنية مع الرئيس هي النظام الذي يحكم سوريا.

- هيئة تحرير الشام
- قوات سوريا الديمقراطية (حزب الاتحاد الديمقراطي).

2 - جهات أخرى.

نحرص في الشبكة السورية لحقوق الإنسان على نسب الحوادث إلى المسؤولين عنها، ولكن يستثنى من عملية إسناد المسؤولية التي نقوم بها حالتان هما: الألغام الأرضية المضادة للأفراد، التفجيرات عن بعد بما فيها الهجمات الانتحارية أو الإجبارية.

فهناك صعوبة بالغة في إسناد مسؤولية حوادث القتل بسبب الألغام أو مخلفاتها، وذلك لأننا لم نتمكن في الغالبية العظمى من الحالات من معرفة الجهة التي قامت بزراعة الألغام، وذلك بسبب أن جميع أطراف النزاع تستخدم هذا النوع من السلاح، وأيضاً بسبب تعدد مناطق السيطرة على المناطق التي تقع فيها حقول الألغام، ولذلك فنحن لا نُسند الغالبية العظمى من حالات قتل الضحايا بسبب الألغام إلى جهة محددة، ولم تكشف أيٌّ من أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا عن خرائط للأماكن التي زرعت فيها الألغام، وقد سجلنا استمرار وقوع ضحايا بسبب الألغام على الرغم من مناقشات الشبكة السورية لحقوق الإنسان المتكررة، والمطالبات العاجلة بضرورة تدخل فرق دولية للمساعدة في الكشف عن أماكن توزيع الألغام والضغط على القوى المسيطرة في سوريا لتحديد أماكن انتشارها للتقليل من عدد الإصابات والضحايا المدنيين بسببها.

وكذلك الأمر في حالة التفجيرات عن بعد بما فيها الهجمات الانتحارية أو الإجبارية، وهذه تشمل العبوات الناسفة التي يحملها الأفراد أو المركبات، وتتم عملية التفجير بشكل أساسي، إما عبر لاسلكي أو عبر مؤقت زمني، فإنَّ عملية إثبات مسؤولية جهة عن حادثة تفجير عن بعد عملية معقدة جداً، وبحاجة إلى جهود طويلة وإمكانات لوجستية عالية، وكذلك القدرة على زيارة المكان، وكثير من تلك العوامل غير متوفرة بين أيدينا.

أما في حال الضحايا مجهولي الهوية الذين لم يتم التوصل إلى أسمائهم أو أية معلومة تُشير إلى هويتهم أو صورة أو توثيق مقطع مصور، فإنه يتم الاحتفاظ بالبيانات التي توصلنا إليها عنهم في أرشيف خاص إلى أن يتم الوصول إلى أية معلومة تدل على هويتهم ليتم نقلهم إلى أرشيف الضحايا وأرشفة أسمائهم.

وبحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإننا نستطيع توزيع الضحايا بحسب المحافظة التي قتلوا فيها، وبحسب المحافظة التي ينتمون إليها أيضاً، ويوزع هذا التقرير حصيلة الضحايا تبعاً للمكان الذي قتلوا فيه وليس تبعاً للمحافظة التي ينتمون إليها.

يستعرض هذا التقرير حصيلة الضحايا المدنيين فقط، الذين تمكَّنَّا في الشهر المنصرم من توثيق مقتلهم ولا توثق الشبكة السورية لحقوق الإنسان المقاتلين والمسلحين الذين قضوا خلال النزاع، بعض الضحايا المدنيين قد يكونون قد قتلوا قبل أشهر أو ربما سنوات عدة، كما في بعض حالات الوفيات بسبب التعذيب، لكننا لم نتمكن من توثيق ذلك في وقتها، وبالتالي فإننا ندرجُ تاريخين، التاريخ الذي تمكَّنَّا فيه من توثيق حادثة القتل، والتاريخ الذي نعتقد أنَّ الحادثة قد وقعت فيه. نرجو الاطلاع على المنهجية المتَّبعة من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا؟

يعتمد هذا التقرير على عمليات المراقبة المستمرة للحوادث والأخبار من قبل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وعبر شبكة علاقات واسعة مع عشرات المصادر المتنوعة من خلال تراكم علاقات ممتدة منذ بدايات عملنا منذ عام 2011 حتى الآن، يقوم فريقنا بمحاولات متعددة لمتابعة الحوادث وما وُردَ عنها، ومحاولة التحقق وجمع أدلة وبيانات، وفي بعض الأحيان تمكّن الباحث من زيارة موقع الحدث في أسرع وقت ممكن، لكنّ هذا نادراً ما يحدث؛ نظراً للمخاطر الأمنية المرتفعة جداً، ولكثرة حوادث الانتهاكات، وغالباً ما نقوم في الشبكة السورية لحقوق الإنسان في مثل هذه الحالات بالاعتماد على شهادات ناجين تعرّضوا للانتهاك مباشرة؛ حيث نحاول قدر الإمكان الوصول إليهم مباشرة، وبدرجة ثانية من شاهد أو صوّر هذا الانتهاك، إضافة إلى تحليل المواد المتوفرة في مصادر مفتوحة كشبكة الإنترنت، ووسائل الإعلام، وثالثاً عبر الحديث مع كوادر طبية قامت بعلاج المصابين وعالجت جثث الضحايا وحدّدت سبب الوفاة. كما تُتيح الشبكة السورية لحقوق الإنسان [نموذجاً خاصاً](#) يمكن ملؤه باسم ومعلومات الضحية ليتابع قسم توثيق الضحايا هذه المعلومات ويتأكد من صحتها ومن ثم إدراجها ضمن قاعدة البيانات.

كما أن حصيلة الضحايا المتضمنة في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان تشمل عمليات القتل خارج نطاق القانون من قبل القوى المسيطرة، والتي وقعت كانتهاك لكل من القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني، ولا تشمل حالات الوفيات الطبيعية أو بسبب خلافات بين أفراد المجتمع وأمور أخرى من هذا القبيل.

جميع الهجمات الواردة في هذا التقرير، التي ارتكبتها أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا استهدفت مناطق مدنية ولم نوّثق أي وجود عسكري أو مخازن أسلحة في أثناء الهجمات أو حتى قبلها، ولم يتم توجيه أي تحذير من قبل القوات المعتدية للمدنيين قبيل الهجمات كما يشترط القانون الدولي الإنساني. ما وُردَ في هذا التقرير يُمثّل الحدّ الأدنى الذي تمكّننا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديث الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

ثانياً: موجز عن أبرز حوادث القتل في آذار:

استمرت عمليات القتل خارج نطاق القانون في سوريا خلال شهر آذار حيث شهد هذا الشهر مقتل 67 ضحية مدنياً بينهم 19 طفل و3 سيدة، منهم 7 ضحايا بينهم طفل على يد قوات النظام السوري توزعوا بين محافظات درعا وإدلب وريف دمشق وحمص وحماة.

فيما قتلت قوات سوريا الديمقراطية 5 مدنياً بينهم 3 ضحايا تحت التعذيب و قد توزعوا الضحايا على كل من محافظة حلب ودير الزور والرقّة.

يوم الأربعاء 23 / آذار / 2022 قصفت راجمة صواريخ تابعة لقوات سوريا الديمقراطية قرابة 15 صاروخاً على [مدينة اعزاز بريف محافظة حلب الشمالي](#) سقطت الصواريخ في أحياء سكنية عدة في المدينة، ما أدى إلى مقتل أحمد نواف الخلف، وإصابة قرابة خمسة آخرين بجراح.

فيما قضى 53 مدنياً بينهم 19 طفل و 2 سيدة على يد جهات أخرى و ذلك خلال شهر آذار، كما سجلنا مقتل 18 مدنياً بينهم 12 طفل و1 سيدة بالألغام ، لتصبح حصيلة ضحايا الألغام خلال عام 2022، 38 مدنياً بينهم 20 طفل و2 سيدة.

يوم الثلاثاء 1/ آذار/ 2022 [انفجر لغم أرضي](#) تمت زراعته من قبل جهة لم تتمكن من تحديدها في أرض زراعية جنوب قرية المحسنلي بريف منبج بريف حلب الشرقي؛ ما أدى إلى مقتل الطفلين محمد ولؤي العواد بينما كانا يرعيان الأغنام، والطفلان من أبناء قرية الجراد في ريف حلب الشرقي، إضافة إلى جرح ثلاثة أطفال آخرين. تخضع المنطقة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية وقت الحادثة.

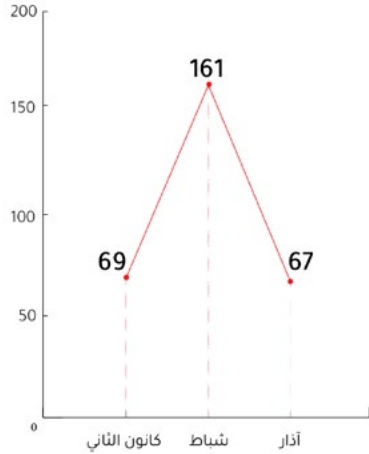
الخميس 10 / آذار / 2022 [توفي الطفل وحيد محمد قاسم](#)، يبلغ من العمر 15 عاماً؛ من أبناء مخيم حندرات بمدينة حلب، مُتأثراً بجراحه التي أصيب بها في اليوم السابق 9 / آذار / 2022، إثر انفجار لغم أرضي تمت زراعته من قبل جهة لم تتمكن من تحديدها داخل مدرسة العروبة في حي جب القبة بمدينة حلب؛ وذلك بينما كان يلعب في فناء المدرسة، يخضع الحي لسيطرة قوات النظام السوري وقت الحادثة.

كما [سجلنا مقتل 24 مدنياً بينهم 1 طفلاً](#) برصاص جهات لم تتمكن من تحديدها، ففي يوم الأربعاء 2 / آذار / 2022 قتل هواش إبراهيم العبد، من أبناء قرية البويل شرق محافظة دير الزور؛ إثر إطلاق مُسلحين لم تتمكن من تحديد هويتهم الرصاص عليه بينما كان قرب مكان إقامته في قرية الصبحة شرق محافظة دير الزور. تخضع المنطقة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية وقت الحادثة.

الخميس 17/ آذار/ 2022 قضى المهندس تيسير حمدي العقلة، رئيس المجلس البلدي في مدينة جاسم بريف محافظة درعا الشمالي، إثر إطلاق مسلحين لم تتمكن من تحديد هويتهم الرصاص عليه أمام منزله في مدينة جاسم، الخاضعة لسيطرة قوات النظام السوري وقت الحادثة.

ثالثاً: حصيلة الضحايا المدنيين:

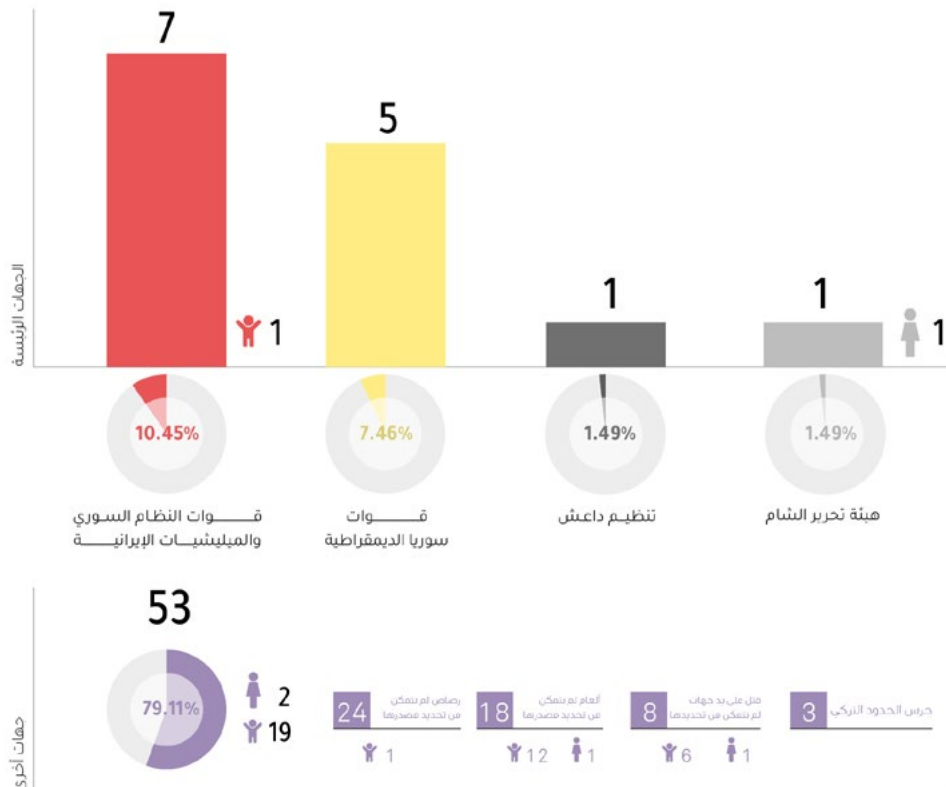
وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في آذار مقتل 67 مدنياً بينهم 20 طفلاً و3 سيدة (انثى بالغة) لتصبح حصيلة الضحايا منذ مطلع عام 2022 حتى نيسان من العام ذاته 297 مدنياً على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.



تتوزع حصيلة الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2022 على النحو التالي:

سجل شباط الحصيلة الأعلى للضحايا في عام 2022، بقرابة 53% من إجمالي حصيلة الضحايا منذ مطلع العام أي أن نحو نصف حصيلة الضحايا قد تم توثيقها في شباط.

تتوزع حصيلة القتلى الذين وثقناهم في آذار بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:



ألف: الأطراف الرئيسية:

- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):
وَقُتِلَ 7 مدنياً على يد قوات النظام السوري، بينهم 1 طفلاً.

- تنظيم داعش:

وَقُتِلَ 1 مدنياً على يد تنظيم داعش.

- هيئة تحرير الشام:

سجلنا مقتل 1 سيدة على يد هيئة تحرير الشام.

- قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي):

سجّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 5 مدنياً.

باء: جهات أخرى:

وَقُتِلَ 53 مدنياً بينهم 19 طفلاً و 2 سيدة على يد جهات أخرى يتوزعون على النحو التالي:

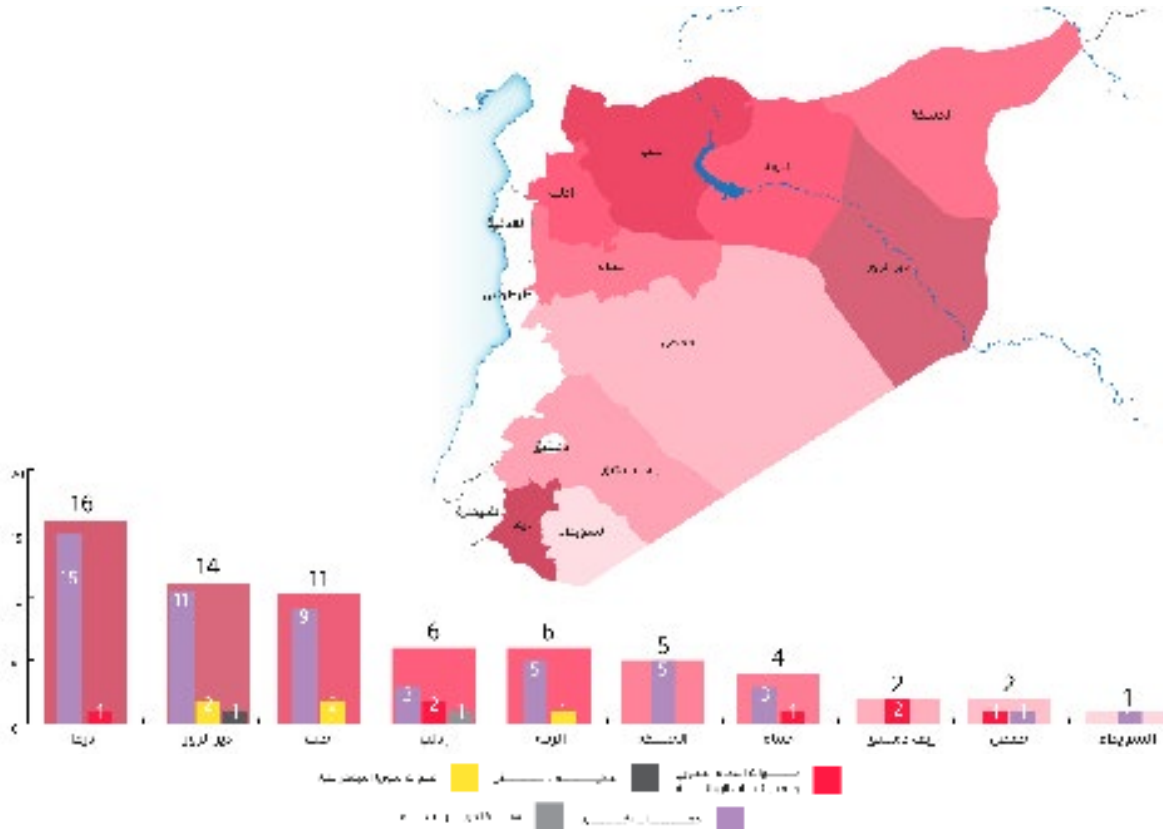
ألغام لم تتمكن من تحديد مصدرها: 18 مدنياً بينهم 2 طفلاً و1 سيدة

رصاص لم تتمكن من تحديد مصدره: 24 مدنياً بينهم 1 طفلاً

قتل على يد جهات لم تتمكن من تحديدها: 8 مدنياً بينهم 6 طفلاً و1 سيدة

حرس الحدود التركي: 3 مدنياً.

توزعت حصيلة الضحايا المدنيين في آذار على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة بحسب المحافظات السورية على النحو التالي:

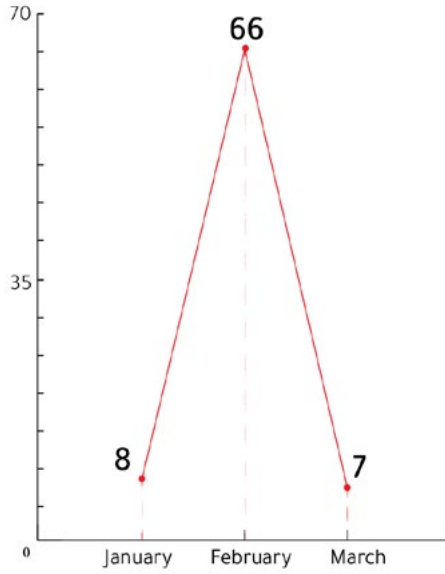


تصدّرت محافظة درعا بقية المحافظات بقراءة 40% من حصيلة الضحايا الموثقة في آذار، تلتها دير الزور بقراءة 21%، ثم حلب بقراءة 16%. معظم الضحايا في المحافظات الثلاث قد قُضوا على يد جهات أخرى.

رابعاً: حصيلة الضحايا التعذيب والكوادر الطبية والإعلامية والدفاع المدني:

ألف: حصيلة الضحايا الذين قتلوا بسبب التعذيب:

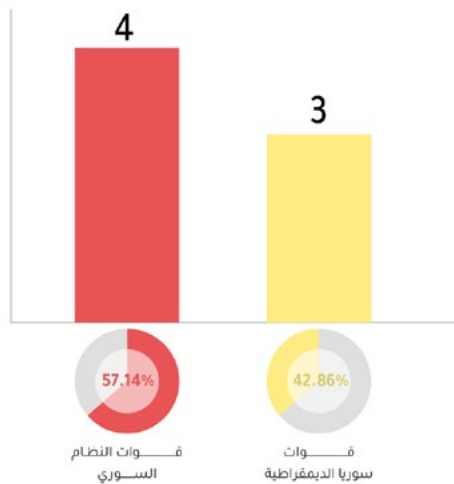
وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في آذار مقتل 7 أشخاص بسبب التعذيب. على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا، وبذلك أصبحت حصيلة الضحايا بسبب التعذيب 81 شخصاً قتلوا على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2022 حتى نيسان من العام ذاته.



تتوزع حصيلة الضحايا الذين وثقنا مقتلهم بسبب التعذيب على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2022 على النحو التالي:

سجل شهر شباط الحصيلة الأعلى للضحايا تحت التعذيب خلال عام 2022 حيث بلغت نسبة ضحاياه 81% أي أن معظم ضحايا تحت التعذيب في عام 2022 قد قضاوا في شهر شباط المنصرم.

تتوزع حصيلة الضحايا الذين وثقنا مقتلهم في آذار بسبب التعذيب بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:



قوات النظام السوري: 4
قوات سوريا الديمقراطية: 3

نستعرض فيما يلي أبرز الحالات:



عصام أدهم الدندشي

عصام أدهم الدندشي، طالب في المرحلة الثانوية، من أبناء مدينة تلكلخ بريف محافظة حمص الغربي، من مواليد عام 1993، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الأربعاء 26/ حزيران/ 2013 من داخل أحد المشافي الميدانية بمدينة تلكلخ بينما كان يتلقى العلاج بعد إصابته بطلق ناري في البطن إثر مدهامة قوات النظام السوري المدينة، ومنذ ذلك الوقت تقريباً وهو في عداد المختفين قسرياً؛ نظراً لإنكار النظام السوري احتجازه أو السماح لأحد ولو كان محامياً بزيارته. الإثنيين 7/ آذار/ 2022، علّم ذوهه بوفاته داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري في عام 2015، ولدينا معلومات أنه كان بصحة سيئة عند اعتقاله إثر الإصابة التي تعرض لها؛ مما يُرجّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية، نؤكد أن قوات النظام السوري لم تُسَلِّم جثته لذويه.



محمد أحمد اعرابي

محمد أحمد اعرابي، من أبناء مدينة صوران بريف محافظة حماة الشمالي، من مواليد عام 1968، اعتقلته قوات النظام السوري في آذار/ 2014 إثر مدهامة منزله في مدينة صوران، ومنذ ذلك الوقت تقريباً وهو في عداد المُختفين قسرياً؛ نظراً لإنكار النظام السوري احتجازه أو السماح لأحد ولو كان محامياً بزيارته. الخميس 3/ آذار/ 2022، علّم ذوهه أنه مُسجّل في دائرة السجل المدني على أنه قد تُوفي بتاريخ 13/ أيار/ 2017، وتُرجّح الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنه قد تُوفي بسبب التعذيب داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري. نؤكد أن قوات النظام السوري لم تُسَلِّم جثته لذويه.

مصطفى حسين عمر الحمود، من أبناء قرية الحمود بريف محافظة الرقة الشمالي، يبلغ من العمر لدى اعتقاله 33 عاماً، اعتقلته عناصر قوات سوريا الديمقراطية في حزيران/ 2017، إثر مدهامة منزله في قرية الحمود، بتهمة الانتماء إلى تنظيم داعش، واقتادته إلى أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها في مدينة القامشلي بريف محافظة الحسكة الشمالي، الجمعة 4/ آذار/ 2022، أبلغت قوات سوريا الديمقراطية ذويه بوفاته، وسلمتهم **جثمانه** في اليوم التالي من المشفى الوطني في مدينة القامشلي، ولدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان معلومات أن مصطفى كان بصحة جيدة حين اعتقاله؛ مما يُرجّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة لقوات سوريا الديمقراطية في مدينة الحسكة.



عبد الحميد
عبيد الصالح العاني

باء: حصيلة ضحايا الكوادر الطبية:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في آذار مقتل 1 من الكوادر الطبية على يد جهات أخرى، وقد قتل برصاص لم تتمكن من تحديد مصدره.

عبد الحميد عبيد الصالح العاني، ممرض تخدير، من أبناء قرية أبو حردوب في ريف دير الزور الشرقي، قضى في 24/ آذار/ 2022؛ جراء إصابته برصاص مسلحين لم تتمكن تحديد هويتهم، في قرية أبو حردوب، تخضع القرية لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية وقت الحادثة.

تاء: حصيلة ضحايا الكوادر الإعلامية:

لم توثق الشبكة السورية لحقوق الإنسان في آذار مقتل أي من الكوادر الإعلامية.

ثاء: حصيلة ضحايا كوادر الدفاع المدني:

لم توثق الشبكة السورية لحقوق الإنسان في آذار مقتل أي من كوادر الدفاع المدني.

خامساً: حصيلة أبرز المجازر:

لم توثق الشبكة السورية لحقوق الإنسان في آذار وقوع أية مجزرة.

سادساً: أبرز المهام التي تقوم بها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في ملف القتل خارج نطاق القانون:

قامت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ عام 2011 ببناء برامج إلكترونية معقدة من أجل أرشفة وتصنيف بيانات الضحايا، الذين يقوم فريق العمل بجمع بياناتهم والتحقق منها؛ الأمر الذي مكّننا بالتالي من توزيع الضحايا بحسب الجنس، والعمر، والزمان، والمكان، وطريقة القتل، ونوع السلاح المستخدم، والجهة التي قامت بالقتل، وعقد مقارنات بين هذه الجهات، ويمكننا أيضاً توزيع حصيلة الضحايا بحسب المكان الذي وقع فيه انتهاك القتل، وكذلك بحسب المحافظة التي ينتمون إليها، وهذا بالتالي يساهم في معرفة كم خسرت كل محافظة من أبنائها، ويُمكننا من معرفة النسب الأعلى للعنف وفقاً لهذا الانتهاك. ويعمل فريق قسم توثيق الضحايا على تحديث قاعدة البيانات الشاملة باستمرار، وتحفظ البيانات المضافة إلى قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل آمن، ونقوم بتخزين عدة نسخ احتياطية في أماكن مختلفة.

وقد اهتمينا على نحو استثنائي ومنذ عام 2011 بحوادث القتل بحق الطفل والمرأة، ولا تكاد تخلو إحصائية من الإشارة إليهما، وذلك لحساسية هذه الفئات في المجتمع، كما أنها تعطي مؤشراً عن نسبة استهداف المدنيين، وقد قمنا لاحقاً بإضافة فئات أخرى لها دور بارز في الحراك الشعبي، ولاحقاً في النزاع المسلح مثل الكوادر الإعلامية والطبية والإغاثية وكوادر الدفاع المدني.

قمنا على مدى قرابة أحد عشر عاماً [بإصدار تقرير يومي عن حصيلة الضحايا](#)، إضافة إلى [أخبار يومية](#) عن حوادث القتل، ونُصدر [تقريراً شهرياً](#) يرصد حصيلة الضحايا الذين تم توثيق مقتلهم في سوريا في الشهر المنصرم من المدنيين، ومن الضحايا [بسبب التعذيب](#)، وتقريراً نصف سنوي، وتقريراً سنوياً، إضافة إلى عشرات التقارير الخاصة التي [توثق حصيلة الضحايا الإجمالية](#) أو حصيلة الضحايا على يد أحد أطراف النزاع بشكل خاص، إضافة إلى [تقرير شهري](#) وتقارير خاصة ودورية [توثق](#) المجازر التي ارتكبت على الأرض السورية.

كما أننا قمنا بعكس قاعدة بيانات الضحايا في خريطة ورسوم بيانية تفاعلية على موقعنا الإلكتروني، تمكّن من عمليات فرز بحسب المحافظة والجنس والمرحلة العمرية والجهة المسؤولة عن القتل، وغير ذلك، وهناك مخططات بيانية عن حصيلة الضحايا الذين قتلوا على يد جميع الأطراف، كما أن هناك مخططات خاصة بحصيلة الضحايا من الأطفال والنساء، ويتم تحديث كل ذلك باستمرار.

كما نرسلُ بشكل دوري استمارة خاصة إلى [المقرر الخاص](#) في الأمم المتحدة المعني بحالات القتل خارج نطاق القانون، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، وذلك لحالات القتل التي تمكّننا من توثيق كامل بياناتها وحصلنا على موافقة أهالي لإرسالها.

تجدد الإشارة إلى أنّ الأمم المتحدة اعتمدت في جميع إحصائياتها الصادرة عنها في تحليل ضحايا النزاع، على الشبكة السورية لحقوق الإنسان كأحد أبرز المصادر، كما وقّعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم مع منظمة النتائج الإنسانية - Humanitarian Outcomes ضمن مشروع قاعدة بيانات أمن عمال الإغاثية (The Aid Worker Security Database (AWSD) تنصّ على بناء آلية تنسيق وتعاون مشترك تهدف إلى توثيق وأرشفة ما يتعرّض له العاملون في الحقل الإغاثي من انتهاكات وعنف، وعقدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان شراكات مع هيئات عديدة في الأمم المتحدة، وحكومات دول لتزويدها بإحصاءات ناتجة عن قواعد بياناتنا، فيما يصبّ في مسار العدالة وملاحقة المجرمين ومحاسبتهم. إضافة إلى اعتماد الشبكة السورية لحقوق الإنسان لدى عدد واسع من وكالات الأنباء العربية والعالمية، والعديد من المنظمات الحقوقية الدولية.

سابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- أشارت الأدلة التي جمعناها في حوادث القتل إلى أن الهجمات وُجّهت ضدّ المدنيين وأعيان مدنية. وقد ارتكبت قوات الحلف السوري الروسي جرائم متنوعة من القتل خارج نطاق القانون. بما فيها التعذيب حتى الموت، كما تسببت هجماتها وعمليات القصف العشوائي في تدمير المنشآت والأبنية، وهناك أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأنه تم ارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على المدنيين في كثير من الحالات.
- مقتل نسبة مرتفعة من السوريين بسبب الألغام، ولم تكشف أيّ من القوى الفاعلة في النزاع السوري عن خرائط للأماكن التي زرعت فيها الألغام وهذا يدل على استهتار بأرواح المدنيين، والأطفال منهم على وجه الخصوص.
- لم يكتف النظام السوري بخرق القانون الدولي الإنساني والقانون العرفي، بل طال الخرق قرارات مجلس الأمن الدولي، وبشكل خاص القرار رقم 2139، والقرار رقم 2042 المتعلّق بالإفراج عن المعتقلين، والقرار رقم 2254 وكل ذلك دون أية محاسبة.
- إن عمليات القصف العشوائي غير المتناسب التي نفّذتها قوات سوريا الديمقراطية تعتبر خرقاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني، وإن جرائم القتل العشوائي ترقى إلى جرائم حرب.
- وثقنا حالات قتل خارج نطاق القانون من قبل مختلف القوى المسيطرة بحق السكان الخاضعين لسيطرتها، مما يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2254، الذي نصّ بشكل واضح على ”توقف فوراً أي هجمات موجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية في حد ذاتها، بما في ذلك الهجمات ضد المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي، وأي استخدام عشوائي للأسلحة، بما في ذلك من خلال القصف المدفعي والقصف الجوي“.
- إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
- يجب على أعضاء في مجلس الأمن التوقف عن استخدام حق النقض لحماية النظام السوري، الذي ارتكب على مدى قرابة عشرة أعوام مئات آلاف الانتهاكات، التي تُشكل في كثير منها جرائم ضدّ الإنسانية وجرائم حرب.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.
- مطالبة كل وكالات الأمم المتحدة المختصة ببذل مزيد من الجهود على صعيد المساعدات الإنسانية الغذائية والطبية في المناطق التي توقفت فيها المعارك، وفي مخيمات المشردين داخلياً ومتابعة الدول، التي تعهدت بالتبرعات اللازمة.
- العمل بشكل جدي على تحقيق الانتقال السياسي وفقاً لبيان جنيف واحد وقرار مجلس الأمن رقم 2254، سعياً نحو تحقيق الاستقرار ووحدة الأراضي السورية وعودة اللاجئين والنازحين الكريمة والأمنة.
- تخصيص مبلغ لإزالة الألغام التي خلفها النزاع السوري من صندوق الأمم المتحدة المخصص للمساعدة في إزالة الألغام، وبشكل خاص في المناطق المستعدة للقيام بهذه المهمة بشفافية ونزاهة.

إلى المجتمع الدولي:

- في ظلّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشّعب السوري، وزيادة جرعات الدّعم المقدّمة على الصعيد الإغاثي. والسّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورّطين.
- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICR2P)" إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمّ استنفاد الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثمّ خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية، واتفاقات أستانا، وبالتالي لا بُدّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.
- إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء محكمة مخصصة لمحاكمة الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب على وجه السرعة لإيقاف مسلسل الإفلات من العقاب الذي امتد على مدى قرابة عقد من الزمن في سوريا.
- السّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.
- العمل على إعداد مشاريع تهدف لإعداد خرائط تكشف عن مواقع الألغام والذخائر العنقودية في كافة المحافظات السورية؛ مما يسهل عملية إزالتها وتوعية السكان بأماكنها.
- دعم عملية الانتقال السياسي والضغط للإلزام الأطراف بتطبيق الانتقال السياسي ضمن مدة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر كي تتوقف غالبية الانتهاكات ويتمكن ملايين المشردين من العودة الآمنة والمستقرة إلى منازلهم.
- إيقاف أية عملية إعادة قسرية للاجئين السوريين، لأن الأوضاع في سوريا ما تزال غير آمنة، والضغط في سبيل تحقيق انتقال سياسي يضمن عودة تلقائية لملايين اللاجئين.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

على المفوضية السّامية أن تُقدّم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الانتهاكات الواردة في هذا التقرير وغيره من التقارير السابقة، وتسليط الضوء بشكل أكبر على قضية استمرار القتل في سوريا.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- فتح تحقيقات موسعة في الحالات الواردة في هذا التقرير والتقارير السّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتفاصيل.
- التركيز على مسألة الألغام والذخائر العنقودية ضمن التقرير القادم.
- العمل على تحديد مسؤولية الأفراد داخل النظام السوري المتورّطين بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ونشر أسمائهم لفضحهم أمام الرأي العام الدولي وإيقاف التعاطي معهم على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIM:

جمع مزيد من الأدلة حول الجرائم التي تمّ توثيقها في هذا التقرير، وتوفير تبادل للخبرات مع المنظمات السورية العاملة في مجال التوثيق وجمع وتحليل البيانات.

إلى المبعوث الأممي إلى سوريا:

- إدانة مرتكبي الجرائم والمجازر والمتسببين الأساسيين في تدمير اتفاقات خفض التّصعيد.
- إعادة تسلسل عملية السلام إلى شكلها الطبيعي بعد محاولات روسيا تشويهها وتقديم اللجنة الدستورية على هيئة الحكم الانتقالي.
- الدعوة إلى الإسراع في تطبيق تغيير سياسي ديمقراطي يعيد حقوق الضحايا ويجسد مبادئ العدالة الانتقالية.
- لا معنى لأية عملية سياسية في ظل استمرار قصف المشافي والمساعدات الأممية، والسعي نحو الحل الصفري الأمني العسكري من قبل النظام السوري وحلفائه، ويجب على المبعوث الدولي الإقرار بذلك.
- تحميل الطرف المسؤول عن موت العملية السياسية المسؤولية بشكل واضح، ومصارحة الشعب السوري بتوقيت انتهاء عملية الانتقال السياسي.

إلى النظام السوري:

- التّوقف عن عمليات القصف العشوائي واستهداف المناطق السكنية والمستشفيات والمدارس والأسواق.
- إيقاف عمليات التعذيب التي تسببت في موت آلاف المواطنين السوريين داخل مراكز الاحتجاز.
- الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي والقانون العرفي الإنساني.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قام بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى النظام الروسي:

- التّوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنيّة واحترام القانون العرفي الإنساني.
- على النظام الروسي باعتباره طرف ضامن في محادثات أستانا التّوقف عن إفشال اتفاقات خفض التّصعيد، والضغط على النظام السوري لوقف الهجمات العشوائية كافة، والسماح غير المشروط بدخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة.
- نشر خرائط تفصيلية بالمواقع، التي شنت فيها القوات الروسية هجمات بالذخائر العنقودية، وتزويد الأمم المتحدة وإطلاع المجتمع السوري عليها، وهذا يُيسر عمليات إزالة المخلفات التي لم تنفجر بعد.

إلى الحلف (قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية):

- يجب على الدول الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية تعليق كافة أشكال الدعم إلى أن تلتزم قوات سوريا الديمقراطية بقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهذه إحدى مسؤوليات الدول الداعمة لها.

- يجب على قوات سوريا الديمقراطية تشكيل لجنة تحقيق خاصة بحوادث الانتهاكات التي ارتكبتها قواتها والكشف عن تفاصيلها والاعتذار عنها ومحاسبة المتورطين فيها وتعويض الضحايا والمتضررين.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قامت بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:

- ضمان حماية المدنيين في جميع المناطق وضرورة التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، والامتناع عن أية هجمات عشوائية.
- فتح تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت، ومحاسبة المتورطين فيها، والكشف عن نتائج التحقيقات أمام المجتمع المحلي.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قامت بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى المنظمات الإنسانية:

وضع خطط تنفيذية عاجلة بهدف تأمين مراكز إيواء كريمة للمشردين داخليا وبشكل خاص الأرامل والأيتام. بذل جهود في عمليات إزالة الألغام على التوازي مع العمليات الإغاثية كلما أتاحت الفرصة لذلك.

شكر وتقدير

كل الشكر لجميع أهالي وذوي الضحايا وأصدقائهم، وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير.



www.snhr.org - info@snhr.org